المحاضرة 00: محاضرة افتتاحية لمقياس تاريخ الفكر الاقتصادي

نشأة ومفهوم الفكر الاقتصادي:

إصطدمت المجتمعات منذ نشأتها الأولى- وفي إطار مهمة الإبقاء على الذات- بالمشكلة الاقتصادية ، والتي تتمثل بكيفية التوفيق والموائمة بين حاجاتها المتعددة والغير محدودة (المتزايدة)، ومواردها المحدودة والمتناقصة. مما أدى أدخل الإنسان في حالة تفكير مستمر لتعامل مع هذه المشكلة، الأمر الذي إلى وجود تباين في الأفكار والسياسات التي تبنتها المجتمعات المختلفة في إختيار الأسلوب الملائم لحل هذه المشكلة. ومن ثم، فقد كان الفكر الاقتصادي قديما قدم الانسان ذاته.

من هنا فإن المقصود **بتاريخ الفكر الإقتصادي**، هو دراسة التطور الذي لحق بالفكر الإنساني في مجال أمور حياته الاقتصادية، وذلك من خلال معرفة مجموعة النظريات التي تحكم الظواهر الاقتصادية, وتفسر مختلف العلاقات الموجودة بينها، وكذا معرفة مختلف التوجهات الفكرية حول الاوضاع الاقتصادية وما تبعها من سياسات ونظم اقتصادية مختلفة.

وليس بالضرورة ان يكون هذا الفكر علميا، وسنرى أن الغالب على هذا الفكر – الى وقت قريب- هو مندمج ومختلط مع أفكار فلسفية ودينية وسياسية. ، فقد صعب أن يقتصر فكر الانسان على المسائل الاقتصادية وحدها، بل كان ذلك يتم غالبا في إطار تتداخل فيه الاعتبارات الفلسفية والدينية والسياسية الى جانب الامور الاقتصادية، بحيث لم يستطع الانسان فصل البحث في الاقتصاد عن غيره من فروع المعرفة الا حديثا جدا، حين ظهر الاقتصاد كعلم متميز الحدود، ولذلك فلم يكن من الغريب أن يكون تناول المسائل الاقتصادية بأسلوب تقديري، لا يقتصر فقط على دراسة الظاهرة وأسبابها، وإنما يجاوز ذلك الى الحكم عليها بأنها خير أو شر وفقا لاعتبارات مبدئية من الدين والأخلاق. بعبارة أخرى فإنه يمكن القول، أن تاريخ الفكر الاقتصادي قديما قدم الانسان، في حين أن تاريخ علم الاقتصاد جد حديث.

علاقة تاريخ الفكر الإقتصادي بالتاريخ الإقتصادي وتاريخ علم الإقتصاد :

الواقع الاقتصادي الذي نعيشه ليس ثابتا بل هو في تغير مستمر ، ان دراسة تاريخ هذا الواقع الاقتصادي ومدى تغيره وشكل هذا التغير يعين على فهم الحقائق الاقتصادية وهذا هو موضوع **التاريخ الاقتصادي** وهو موجود في كل مجتمع من المجتمعات، لأنه يشير الى ظروف الانتاج الخاصة به ومدى تطورها وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية. وهو مختلف من دولة الى أخرى فالتاريخ الاقتصادي للجزائر يختلف عن التاريخ الاقتصادي لإنجلترا او أمريكا. ومع ذلك، فإن هذا التميز والتفرد في التاريخ الاقتصادي لكل دولة لا يحول دون سيطرة اتجاهات عامة للتطور الاقتصادي بصفة عامة. فالاتصال بين الدول والشعوب لم ينقطع في أي وقت من الأوقات، وإن اختلفت درجته من عصر إلى عصر. ولذلك، فإن سيادة ظروف اقتصادية معينة في فترة معينة لابد وأن تؤثر في الاوضاع المحيطة سواء عن طريق الحروب او التجارة او حتى الاتصالات الشخصية. ولذلك، فإن اكتشاف نشاط معين او وسيلة معينة للإنتاج لا يلبث ان

ينتقل، ليصبح ملكية شائعة وعامة لمختلف الشعوب مع مرور الوقت، الشعوب مثل اكتشاف الزراعة أو ا لنار أو غيرها مثل النفط، ركوب البحر أو اكتشاف البخار. ولذلك فإنه الى جانب دراسة التاريخ الاقتصادي الخاص بكل منطقة، يمكن ان ندرس اتجاهات التاريخ الاقتصادي العام في العالم: من الانتقال من مرحلة الرعي للزراعة الى الثورة الصناعية. وكذلك اشكال التنظيم الاقتصادي: الاقتصاد البدائي، الاقطاع، الرأسمالية التجارية ثم الصناعية فضلا عن أشكال التدخل والنظم الاشتراكية. هذه وغيرها موضوعات **التاريخ الاقتصادي**.

من خلال ما سبق تتجلى مظاهر الإرتباط بين التاريخ الإقتصادي والفكر الإقتصادي والتي تكمن في حقيقة عدم إمكانية عزل الفكر الإقتصادي عن الوقائع الإقتصادية، لأن **التاريخ الإقتصادي** يحدد الإطار العام للمشكلات الإقتصادية ، بينما **يتولى الفكر الإقتصادي** إيجاد الحلول لها والسياسات الملائمة لتطبيق ولهذا يمكن القول أن الفكر والتاريخ الإقتصادي يكمل كل منهما الآخر(مدحت القريشي ، ص: 23).

الى جانب التاريخ الاقتصادي، هناك دراسة **تاريخ علم الاقتصاد**، وهو بحث في تطور التحليل الاقتصادي، سواء من حيث ظهور نظريات جديدة او تطور النظريات القائمة، او من حيث تطور منهج الدراسة الاقتصادية في استخلاص النظريات والمبادئ، او من حيث تطور الوسائل والأساليب المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها. وبالتالي تخضع لضوابط دراسات تاريخ العلوم. وكما ذكرنا، فإن علم الاقتصاد علم حديث، ودراسة تاريخه تغطي فترة قصيرة تاريخيا.

وتتضح العلاقة بينه(تاريخ علم الإقتصاد) وبين تاريخ الفكر الإقتصادي . من جهة أن دراستنا **لتاريخ الفكر الاقتصادي** تتطلب ان نستعين بعلم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية، فدراستنا لتاريخ الفكر الإقتصادي هي دراسة إنتقائية .

من جهة أخرى ، فإنه لا ينبغي أن ننسى أن علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة، فالنظرية نشأت تدريجيا نتيجة محاولات فكرية متتابعة اختلط فيها التحليل الاقتصادي مع العديد من الأفكار الأخرى، ومن ثم فإن فهم تاريخ علم الاقتصاد ذاته لا يمكن أن يتم بمعزل عن تطور الفكر الاقتصادي بصفة عامة. (البلاوي، 1968، الصفحات 12-13-14)

جوانب دراسة الفكر الإقتصادي: تغطي دراسة تاريخ الفكر الإقتصادي ثلاث جوانب أساسية هي :

1. **التحليل الإقتصادي:** أو النظريات الإقتصادية والتي تتمثل في كل المحاولات التفسيرية للسلوكات والظواهر الإقتصادية ، كما يقصد بها تلك الدراسات العلمية التي تستهدف الكشف عن القوانين والروابط التي تحكم الظواهر الإقتصادية المختلفة، ومن أمثلة ذلك نظرية الأثمان والتي تحدد بيان الكيفية التي تحدد بها ، ويلاحظ أن هذا الفرع من الإقتصاد يصف ماهو كائن أو يغلب أن يكون بشكل مجرد دون اللجوء إلى الإعتبارات الذاتية شانه في ذلك شأن العلوم الطبيعية فالنظرية الإقتصادية تتصف بالموضوعية.

2. **السياسات الاقتصادية :** والتي تتضمن دراسة وتحديد أفضل السبل التي يمكن أن تتبعها السلطات العامة لتحقيق أهداف معينة أو غايات منشودة ، وعلى سبيل المثال على ذلك بحث فيما إذاكان من الأفضل ترك الحياة الإقتصادية حرة دون تدخل من جانب الدولة، أو التدخل فيها من أجل تحقيق إشباع أكبر للحاجات.
3. **المذاهب الإقتصادي :** يقصد بالمذهب الإقتصادي الأحكام التقديرية لتوجيه الحياة الإقتصادية نحو وجهات مرغوبة أو مرضية وفق ترجيحات معنية تستند إلى إعتبارات فلسفية ودينية وأخلاقية . فالمذهب الإقتصادي لا يهتم بتفسير السلوك بل يهتم بتوجيهه، من جهة أخرى فإن نطاق البحث في المذاهب الإقتصادية يتجاوز الجانب الإقتصادي ليشمل الجوانب السياسية والإجتماعية وحتى الدينية، ومن أمثلة المذاهب الإقتصادية النظام الرأسمالي وما يتضمنه من أفكار حول الحرية الإقتصادية، في المقابل نجد مذاهب إقتصادية أخرى تنتقد الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في ظل الرأسمالية، وإقتراحهم لتنظيمات إقتصادية وإجتماعية أخرى تحل محل النظام الراسمالي كنظام الإشتراكي.

أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي:

إن دراسة تاريخ الأفكار الإقتصادية هو المرجع الدائم لعالم الإقتصاد، إذ يتعذر فهم علم الاقتصاد دون إدراك لتاريخ أفكاره، إذ لاغنى عن التاريخ لمن يبحث في الفكر المعاصر وتلك حقيقة تقرها الدوائر الأكاديمية، والتاريخ بالنسبة للإقتصادي هو سجل من الأفكار والتجارب التي لابد من دراستها وإستخلاص الدروس منها، وهذا السجل هو دائم التطور، فالفكر الإقتصادي السائد اليوم هو تاريخ لمن سيأتي غدا . وهكذا فدراسة تاريخ الأفكار والوقائع الإقتصادية يتعدى كونه ترفا فكريا إلى كونه حاجة موضوعية ذات أهمية كبرى لأسباب عديدة منها:

- ✓ إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي يساعد في توفير البداية الصحيحة لدراسة النظريات الإقتصادية المعاصرة، فلا يمكن فهم النظريات والأفكار المعاصرة دون فهم النظريات والآراء السابقة .
- ✓ يمكن لدراسة تاريخ الفكر الإقتصادي أن توحي بأفكار جديدة في المجال البحثي لعلم الإقتصاد ، فالتاريخ يشير إلى أن النظريات والأفكار الإقتصادية الحديثة قامت في الواقع على أساس، إما إنتقاد أو تطوير للأفكار والنظريات الماضية. من جهة أخرى توفر دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي أساسًا واسعًا للمقارنة بين الأفكار المختلفة. مما يمكن الباحث من الحصول على حكم مختلف متوازن ومعقول.
- ✓ إن تاريخ الفكر الإقتصادي يمكن أن يستخدم كدليل لتحقيق حاضر ومستقبل إقتصادي أفضل من خلال تجنب الوقوع بالأخطاء السابقة في السياسات الإقتصادية والاستفادة منها عند وجود اوجه للشبه بين الحاضر والماضي.
- ✓ إن فهم الأفكار الإقتصادية من الناحية التاريخية هو أيضا مطلب ، فمثلا معرفة منشئ نظرية ما ومن أتى بها وكيف تطورت هي قضايا مهمة جدا من الجانب التاريخي الصرف.